



PROVISIONAL

A/41/PV.44
27 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(بنغلاديش)

السيد شودري

الرئيسي :

— الحالة في كمبوتشيا [٢٥] (تابع)

- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع القرار
- (ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠البند ٢٥ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في كمبوتشيا

- (أ) تقرير الأمين العام (A/41/707)
 (ب) مشروع القرار (A/41/L.2)
 (ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/41/735)

السيد انغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سجلنا اسمنا على قائمة المتكلمين لا لتأييد مشروع القرار المقدم بشأن هذا البند من بنسود جدول الأعمال فحسب ، بل أيضا لنعرب عن شعورنا بالاحباط العميق . إن المكان الذي تدور فيه المشكلة التي ننظر فيها هو مركز الحكمة الشرقية الشهيرة ، وهي منطلقة كافتحت شعوبها على مر العصور كفاحا بطوليا في سبيل ثقافتها وحقها في صون حريتها ، ومنطقة اغتنمت شعوبها فرصة تغير الازمة لتمزج القديم بالجديد وتصوغ مجد قارة جديدة .

لقد هب شعب فييت نام في وطنه ضد الظلم والاحتلال ؛ وقد ساندته العالم في ادانة العدوان الذي تعرض له . والتفت حوله بلدان العالم الثالث ، اذ بدا أن الطرف القوى يعيش في عالم من النفاق المريح للذات وأن دوافعه وميوله لا تظاهيها سوى غرائز الحيوان القائمة على اخضاع القوي للضعيف .

ونحن نتمسك بقوة بهذه القيم لا لكونها متأصلة في حضارتنا الافريقية فحسب ، بل أيضا لأنها قيم يتفق العالم عليها ولأنها مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة التي تعتبر الأمم جميعا أطرافا فيه .

ولذلك شاركنا الشعب الفيتنامي فرحته عندما نال حريته بعد كفاح طويل ، ونحن واثقون من أن شعب كمبوتشيا الحديثة قد شعر بالارتياح آنذاك . لذا تستطيع الجمعية العامة أن تتخيل حجم الغضب والاحباط اللذين شعرنا بهما لأن أصدقاءنا الفيتناميين الاعزاء قد رفضوا بعد ذلك غصن الزيتون الذي قدم اليهم لكفالة الحرية

والسلم والامن والتنمية ، ولان هذه الامة نفسها تنتهج الان سياسة خارجية طموحة هي خير من يعرف انها شديدة الكلفة من حيث ما تحتاجه من موارد ومن حيث عواقبها السياسية . في اللحظة التي غزا فيها الفيتناميون اراضي كمبوتشيا ، ومن الواضح أنهم قاموا بذلك بشعور من التفاؤل الخاطئ بأن العالم سيقف الى جانبهم ، اختاروا لانفسهم صفة منبوذى التاريخ ، مثلهم مثل النظام الفاشي في بريتوريا الذى يواصل احتلاله غير المشروع لناميبيا . فقد وطأوا بالاقدام معايير ثقافتهم الامسيوية ، التي تجل حرممة حياة الانسان وقيمة التضامن مع الجيران .

وبوجه عام فان العنصر الهام هو أن الفيليتناميين قد انتهكو عندما تجاهلوا مناقشات البلدان الصديقة الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مبادئ ومعايير ميثاق الامم المتحدة القاطعة في هذا الصدد ، وهي حق الشعوب في تقرير مصائرهم بنفسها دون املاء من الخارج ، واعني به حق تقرير المصير والمساواة في السيادة بين الدول ، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

واذا كان اصداؤنا في آسيا وافريقيا قد غلبهم وهم السيطرة ، فلا يجوز أن يطمئنوا الى ضعف المجتمع الدولي الحديث النشأة والضعيف التنظيم وعدم قدرته على فرض جزاءات فعالة ، فالتاريخ يفرض على الامم المتفطرة عقوبات شديدة .

ولا شك أن هناك بديلا للحالة الراهنة . وأولئك الذين شهدوا الدمار الناتج عن الحرب وضعوا ميثاق الامم المتحدة الذي ينص على حل المنازعات بالوسائل السلمية ، وعلى عدم استخدام القوة المسلحة الا في الدفاع عن المصلحة المشتركة . ولن نستطيع أن نجد مصلحة مشتركة في هذه الحالة .

ونحن نناشد بقوة حكمة شعب فييت نام أن يشرع في عملية مصالحة وتفاوض اذا كان هناك حقا نزاع حقيقي يحتاج الى تسوية . ولا يمكن تحقيق ذلك دون انسحاب القوات وتهيئة الظروف التي تمكن الشعب من جديد من اختيار مؤسساته بحرية وفي ظل القيادة التي يفضلها . ونحن نوجه هذا النداء لاننا أيضا ، سياسيا وتاريخيا ، افريقيون وآسيويون ، ونشترك جميعا في الايمان بالقيم المشتركة لعدم الانحياز ، كما نشترك في التطلع الى تحسين مستويات المعيشة لشعوبنا وينبغي أن نشترك أيضا في كراهية الحرب والقتال وما يترتب عليهما من تدمير . ولن نستطيع أن نضرب المثل كشعوب ذات حضارة من أعرق الحضارات لهذا العالم الذي تجتاحه الازمات والمنازعات ، اذا كنا نحسن أنفسنا نكتفي بمجرد التأييد اللفظي للقيم العالمية ولنزع السلاح والسلام والامن والتنمية .

ونحن نعرب للكمبوتشيين عن طريق زعيمهم الموقر عن تأييدنا الراسخ ، كما نبعث اليهم بتحياتنا لشجاعتهم ولكل ما يساهم في الاسراع بانتهاء معاناتهم في محنتهم الحالية .

السيد ماكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) يود وفدى بسائى ذى بدء ان يشارك في الاعراب عن التعازى لفاجعة الوفاة المفاجئة للرئيس سامورا ماشيل . وتود كندا حكومة وشعبا ان تؤكد لموزامبيق حكومة وشعبا تعاطفها الصادق .
(ثم وامل كلمته بالانكليزية)

لقد خاطب وفد بلادى هذه الجمعية منذ عام بشأن الحالة غير المقبولة السائدة في كمبوتشيا . ومنذ ذلك الحين ظلت حكومة كندا تتابع عن كثب التطورات الجارية فسي ذلك البلد المضطرب . ومن المؤسف انه لم يحدث تغير ظاهر في نمط الاحتلال غير المشروع لكمبوتشيا من قبل القوات الفيتنامية . وخلال السنة الماضية اجبرت قوات الاحتلال الفلاحين الكمبوتشيين وبعض افراد الجيش الكمبوتشي على اعمال السخرة على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا لانشاء خطوط دفاع على الحدود بها في ذلك حقول الالغام والفخاخ الفتاكة . وكان الهدف من ذلك فيما يبدو هو خلق منطقة حرام ، مما يشكل خطرا متزايدا على المواطنين الكمبوتشيين الذين لا يريدون مواصلة الحياة في بلد تسيطر عليه قوات الاحتلال ، ويسعون الى العثور على ملاذ آمن نسبيا في مخيم اللاجئين فسي تايلند . ومن الواضح ان هذا العمل هو أيضا محاولة للقضاء على حركات المقاومة عبر الحدود .

ولا يزال السلم عسير المنال في تلك المنطقة . وعلى المجتمع الدولي ان يواصل الاستجابة لنداء الامين العام في تقريره الاخير بتقديم المساعدات الانسانية الى المواطنين الابرياء من خمير الذين لجأوا الى مختلف مخيمات اللاجئين في تايلند . ويبدو انه لم يتحقق تقدم كبير نحو السلام في السنة الماضية . وقد رفضت فييت نام فورا للاسف الاقتراح ذى الثماني نقاط الذى تقدمت به الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . ورغم اننا لا نقول ان هذا الاقتراح كان سيمثل بالضرورة

علاجاً سحرياً ، فإننا نأسف للرفض الفوري لهذا الجهد الهام . وقد قدمت اقتراحات مختلفة على مدى السنين ، ولكن لم تبذل جهود جادة للاستجابة لها أو الاستجابة لمسا تعرب عنه من قلق . ونحن لا نعرف كيف يمكن تحقيق أى تقدم حقيقي ، إذا لم يجر تقييم واقعي لهذه الاقتراحات .

ولا تزال الجوانب الاقتصادية والسياسية للمأمة الكمبوتشية محل دراسة متأنية وعن كذب تقوم بها حكومتى . وفي هذا العام حضر السيد جوكلارك وزير خارجية كندا مرة أخرى اجتماع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وأكد من جديد التزام كندا المتجدد بتأييد كل الجهود ، ولاسيما جهود الرابطة ، في سبيل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للنزاع في كمبوتشيا . وينضم السيد كلارك الى الامير سيهانوك رئيسى الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في الدعوة الى الحرية والعدالة للشعب خمير . وما تزال بلادى تعارض عودة أى نظام شبيه بالنظام الذى كان سائدا بقيادة بول بوت الى الحكم . فقد كانت سياسات ذلك النظام بغيضة بالنسبة للشعب الكندى ولا يمكن التجاوز عنها بئى حال من الاحوال . وما تزال كندا تعارض أيضا بشدة وباصرار احتلال فييت نام لكمبوتشيا .

والى أن يتم التوصل الى التسوية التفاوضية ، التى طال انتظارها ، فان كندا ستستمر في تقديم المعونة الانسانية عن طريق الوكالات المتعددة الاطراف الى ابناء شعب خمير المشردين أو الذين تأثروا بهذا الصراع المستمر . وخلال السنة المالية ١٩٨٦-١٩٨٧ تكون كندا قد قدمت مبلغ ٢٧ مليون دولار للبرامج الانسانية في تايلند . ويستخدم الجانب الاكبر من هذه الاموال في برامج الغوث وبرامج اللاجئين في منطقة الحدود وفي المخيمات في تايلند . وهذه المساهمة تجعل المبالغ التى قدمتها كندا في السنوات الماضية تصل الى مبلغ ٣٣ مليون دولار من أجل حماية ورعاية ومساعدة المشردين واللاجئين في المنطقة . ومرة أخرى أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود التى تبذلها حكومة تايلند لايواء وغوث شعب خمير الاعزل الذى تقدم له الملجأ والمأوى . وما تزال كندا تمثل مركزا أساسيا من مراكز اعادة التوطين الهامة للاجئين من الهند الصينية ، وقد حصل كثيرون منهم على حق اللجوء الاول في بعض بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المجاورة لهم .

ويجب أن أذكر أنه إذا ما نفذ مشروع القرار المقدم من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان) والذي شاركت كندا في تقديمه ، تنفيذًا كاملاً ، فسيمكن البدء في التحرك صوب حل مرض لمشكلة كمبوتشيا . فمشروع القرار يتضمن ، في شكل متوازن ، العناصر الأساسية اللازمة لحل دائم . ولئن كانت فييت نام تصر على أن قواتها المحتلة ستسحب بحلول ١٩٩٠ . وقد استمعنا إلى بيانات مماثلة من قبل . والتطورات الحالية غير مشجعة على الإطلاق ، كما أن آفاق السلم في المنطقة تبدو قاتمة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل العمل والسعي من أجل التوصل إلى كمبوتشيا حرة مستقلة . لذا فإن كندا تدعو الجمعية العامة إلى الموافقة على مشروع القرار هذا .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم في

البداية باسم وفد بلادي بتمناؤنا القلبية في الوفاة الفاجعة للرئيس سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق . فقد كان بطلاً مفواراً ورجل دولة ملهماً . ولا يعد موته خسارة لشعب موزامبيق فحسب بل إنه خسارة لكل الشعوب المحبة للحرية في كل مكان .

إن أحزان كمبوتشيا المستمرة ما هي إلا تفسير محزن لما يسمى بقيمتنا المتحضرة . فالمأساة التي تعصف بذلك البلد ، حيث لا يريد شعبه المحب للسلم إلا أن يترك وشأنه تعدد واحدة من قضايا عصرنا المؤسسة للغاية . فهي بمثابة تذكرة كئيبة بالواقع المتمثل في أن تطور تاريخ البشرية لم يمل إلى النقطة التي نكون قد حققنا فيها انتصار العقل على البهيمية .

ومرة ثانية ، وكما حدث من قبل سنة بعد أخرى ، تتناول الجمعية العامة هذه المشكلة . وخلال تلك السنوات عمل كثيرون عملاً شاقاً من أجل وضع حد لآلام الكمبوتشيين . ونحن نشعر بالامتنان للأمين العام لجهوده التي لا تكل في هذا الصدد . ومعرض علينا تقريره الذي يبدو أنه لا يتنبأ بنهاية سريعة لمعاناة شعب كمبوتشيا . فهو يحسث ، ونحن نؤيده في ذلك ، البلدان المعنية على أن تعمل بهمة في الشهور المقبلة صوب تطوير آلية مقبولة للجميع للشروع في عملية السلام .

ويتمثل لب المشكلة في التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ذي سيادة من قبل بلد مجاور لجأ الى الوسائل العسكرية غير المشروعة لتعزيز مخططاته التوسعية في المنطقة . وقد يكون من الملائم في هذه المرحلة تحليل شتى عناصر هذه القضية .

أولا ، هناك العنصر السياسي وهو يتناقض تناقضا واضحا مع كل معايير ومبادئ العلاقات بين الدول ، ويشكل انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة . فقد تدخلت دولة اجنبية في عام ١٩٧٩ لطرده الحكومة القائمة في كمبوتشيا وتنصيب حكومة أخرى مسن اختيارها . وأخفقت الحكومة الجديدة في أن تحصل لنفسها على الحد الأدنى من التأييد الدولي والمحلي . بل بدلا من ذلك حظيت بالاعتراف حكومة ائتلافية تمثل الشعب تمثيلا واسعا ، الا أنها أجبرت على الخروج من فنوم بنه الى المنفى .

ثانيا ، هناك عنصر عسكري ، اذ يوجد في كمبوتشيا ما يقدر بمائة وخمسين ألف جندي اجنبي ، منخرطين في نزاع مرير مع قوات الحكومة الائتلافية . وقد أسفرت الحرب عن محرقة من الموت والتدمير ، وأجبرت مئات الآلاف على هجر ديارهم . بل أكثر من ذلك فان الحرب تهدد بتدمير ثقة وكبرياء أمة تستطيع أن تفتخر عن حق بأنها واحدة مسن أعرق الحضارات القديمة في تاريخ البشر .

ثالثا ، هناك عنصر انساني ، حيث لاذ مئات الآلاف بالفرار من ديارهم سعيا وراء السلم واتخذوا ملجأ في تايلند وغيرها من البلدان المجاورة . وقد خلق ذلك مشكلة لاجئين ذات أبعاد مخيفة لا تؤثر على البلدان المضيفة فحسب بل على المجتمع الدولي بأسره . وفي هذا الصدد ، يدين العالم بالامتنان لمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وللبلدان المانحة التي تقدم المساعدة السخية التي يحتاج اليها الكمبوتشيون .

رابعا ، هناك عنصر اقليمي ، حيث نجد أن من يتعرض للخطر ليس فقط كمبوتشيا والكمبوتشيين ، فهذه القضية لها تفرعات اقليمية ، اذ قد يكون من الصعب احتواء مجابهة يمكن أن تجتاح دول جنوب شرقي آسيا المجاورة ، وهي الدول التي بذلت جهودا مضية للغاية للنهوض باقتصاداتها بحيث أصبحت تعد من معجزات العصر الحاضر . ويشمل

هذا العنصر على وجه الخصوص الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الاسيان) ، وغيرها من الدول المحبة للسلم ، قريبة وبعيدة .

وقد اعتمدت الجمعية في بحثها المشكلة لهذه عددا من القرارات ، كلها تطالب بانسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، واستعادتها لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، والاعتراف بحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره بنفسه . كما أنها تؤكد من جديد التزام كل الدول بعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا . وكان صدور هذه القرارات عاما بعد عام حائلا دون أن تبعد هذه المأادة المفترمة عن اهتمام الرأي العام العالمي ، وان كان المعتدي لم يستجب حتى الآن الى نداءاته . وفي الآونة الاخيرة أصدر المشاركون في مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في سراري نداء حارا للأطراف كي تلتزم بتلك القرارات . كما قامت اللجنة المختصة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا بعمل ملموس من أجل زيادة القضية وضوحا أمام الرأي العام .

وفي رأي وفد بلادي أن برنامج الثماني نقاط الاخير ، الذي اقترحته الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية برئاسة سو الامير نوردوم سيهانوك ، جدير بالبحث الجدي . ولن أسترسل في سرد عناصره حيث أنها معروفة جيدا ، الا أنني أود فقط أن أوضح أن هذا البرنامج يتيح لأول مرة تشكيل حكومة ائتلافية تضم السلطات الحالية في فنوم بنه . وهذا الاقتراح الايجابي يبرهن على الرغبة الحقيقية لمقدميه في التوصل الى حل سريع . وما يثلج الصدر ان وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد أيدوا هذا الاقتراح بوصفه اطارا شاملا لبناء للتفاوض . ويحدونا الأمل في ألا تعير الدولة الاجنبية المتدخلة هذا الاقتراح أذنا صماء . وتأمل بنغلاديش أيضا أن يعود المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا الى الانعقاد في وقت مبكر .

لقد أعلنت بنغلاديش مرة بل ومرات ، صراحة وبلا لبس ، موقفها من مسألة كمبوتشيا . وهذا ما تمليه علينا سياستنا الخارجية القائمة على المبادئ الراسخة لا الحلول المتعجلة . فنحن في كل قضية نسعى الى توخي الاعتدال والموضوعية والروح البناءة . ونحن لا نتكلم بلا مبرر أو داع ، وحين نتكلم فان ذلك يكون من أجل دفع قضية

السلم قدما الى الامام فهناك معتقدات اساسية تحدد مواقفنا الخارجية هي : لا يجوز أن يمتدى القوى على الضعيف دون عقاب ؛ وينبغي أن تتسم العلاقات بين الدول بالعدالة ؛ ويجب ألا تتدخل الدول في شؤون جيرانها ؛ وأن يسمح لكل أمة بأن تحدد مصيرها بنفسها . ونحن على اقتناع بأن السلم العالمي والتوافق بين الشعوب والتنمية الشاملة ، كلها تتوقف على قدرة البشرية على تحويل تلك المبادئ الى معتقدات راسخة . واستنادا الى ذلك ، تعلن بنغلاديش تمسكها بميثاق الأمم المتحدة . ونؤيد من هذا المنطلق كل قرارات الأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا . ونعتقد أن أي حل عادل دائم لهذه المشكلة ينبغي أن يتضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي كمبوتشيا ، واستعادة ذلك البلد لاستقلاله وسيادته ووحدته الإقليمية والحفاظ عليها ، والاعتساف بحق شعبه في تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي . ونحن نطالب بأن تستمر جهود الأمين العام الجديرة بالثناء والرامية الى التوصل الى حل ووضع حد للمعاناة .

ونحن نؤيد عودة المؤتمر الدولي الى الانعقاد في وقت مبكر ، ونحث دول الاقليم على أن تسعى بمجرد التوصل الى حل لهذه المشكلة لاقامة منطقة سلم في تلك المنطقة . هذه هي العناصر التي يتألف منها مشروع القرار . ولذا قرر وفد بلدى أن يشترك في تقديمه . وتربط بين بنغلاديش وكمبوتشيا بتراث مشترك واساطير مشتركة . ونحن نشترك في الكثير من الحروف الهجائية والكلمات والافعال وتجمعنا قيم متماثلة ، لذلك فاننا نتعاطف مع الشعب الكمبوتشي في آلامه بعمق والتزام .

ومنذ ثمانية وأربعون عاما ، ظن البعض أن تشيكوسلوفاكيا بلد بعيد لا نعرف عنه الا القليل ، وبالتالي لا نهتم به كثيرا . وكانت نتيجة ذلك اندلاع الحرب العالمية الثانية . انني أقول هذا لاحذر من يظنون أن كمبوتشيا بلد بعيد . فالواقع أنه ما من مشكلة أو قضية أو دولة يمكن أن تكون بعيدة في عالمنا المعاصر . أفلا نتعلم من عبر التاريخ ؟

السيد أفولابي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امحوا لي

بادئ ذي بدء أن أعرب عن تعازي وفد بلدى القلبية لحكومة وشعب موزامبيق بمناسبة وفاة الرئيس سامورا ماشيل المفجعة والتي حدثت قبل أوانها . لقد كان موته المفاجئ محزنا حقا ليس فقط لاسرته وشعبه ولقارة افريقيا بأسرها ، بل أيضا لكل الشعوب المحبة للسلم في سائر أنحاء العالم .

وتضم نيجيريا مرة أخرى صوتها الى أصوات المتكلمين الآخرين في اعادة تأكيد تأييدها لجهود الامين العام المستمرة في السعي من أجل التوصل الى حل دائم لمشكلة كمبوتشيا . ونحن نلاحظ بوجه خاص المناقشات المستفيضة التي أجراها الامين العام مع مختلف الزعماء السياسيين في المنطقة المعنية . ويشجعنا تفاؤله على الاعتقاد بأنه على ضوء هذه المناقشات التي تهدف الى تضييق شقة الخلافات الكبيرة فيما يتعلق باجراء المفاوضات سيتم التوصل في نهاية المطاف الى تسوية سياسية شاملة .

ويفتنم وفد بلدى هذه الفرصة أيضا ليؤكد تقديره للجنة المختصة المنبثقة عن المؤتمر الدولي لكمبوتشيا لما أبدته من مشابرة في الاضطلاع بالمهمة الصعبة الموكولة

اليها . ونهنت اللجنة على ما قامت به من مهام من أجل احلال السلم والاستقرار في كمبوتشيا بالنيابة عن الامين العام في اوائل هذا العام .

كما نشني على وكالات الامم المتحدة والمنظمات الانسانية التي تقوم بشكل مستمر بمساعدة اللاجئين الكمبوتشيين على الاستيطان في بلدان أخرى . ونشيد أيضا بالمساهمات السخية التي يقدمها مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . ونناشد السدول الاعضاء أن تساهم بكل سخاء وبالطريقة التي تراها ملائمة في الجهود الرامية الى احلال السلم الدائم والاستقرار في كمبوتشيا .

وموقف نيجيريا تجاه الصراع الكمبوتشي واضح تمام الوضوح . ومنستمر في تأييد هتي قرارات الامم المتحدة التي تدعو للتوصل الى ايجاد حل عادل ودائم لهذته المشكلة ، اذ أن وفد بلدي يرى أن السبيل الوحيد لاحلال السلم العادل والدائم لصالح شعب كمبوتشيا لن يتأتى الا من خلال عملية المفاوضات والحوار البناء على النحو الذي حددته هتي قرارات الامم المتحدة . وان نيجيريا لا تستنكر التدخل الاجنبي واحتلال كمبوتشيا المستمر فحسب ، بل انها تطالب أيضا بانسحاب هذه القوات الاجنبية ويكرر وفد بلدي بذلك تأييده لانسحاب كل القوات الاجنبية ، نظرا لان هذا الانسحاب سيسهل بالتاكيد المناقشات الجادة والحررة تحت اشراف الامم المتحدة .

ولبلوغ هذه الغاية ، تؤكد نيجيريا مرة أخرى موقفها بشأن ضرورة استعادة كمبوتشيا لاستقلالها وسيادتها : فعندئذ فقط ، ستمكن كمبوتشيا من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير كدولة ذات سيادة ومحايده وغير منحازة . ويؤمن بلدي ايماننا راسخا بمبدأ حق تقرير المصير وليس ذلك لمجرد أن تقرير المصير أصبح بالنسبة لنيجيريا جزءا من عقيدتها بها ولانه أيضا يتمشى مع ميثاق منظمنا . وهذا سبب آخر يدعو المجتمع الدولي لان يمارس كل ما في متناول يده كيما يمنع تغيير الحكومات بالقوة المسلحة لدولة أخرى . فمثل هذا التدخل في الشؤون الداخلية لاي بلد من جانب دولة أخرى ذات سيادة ليس أمرا خطيرا فحسب ، بل أن له أيضا عواقب بعيدة المدى على السلم والامن الدوليين .

لذلك فإننا نطالب بانسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا . وبعد ذلك يستطيع شعب كمبوتشيا أن يقرر مستقبله بحرية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمناى عن كل أشكال التدخل الأجنبي . وفي هذا الصدد ، يناشد وفد بلدى الدولة القائمة بالاحتلال أن تنسحب من كمبوتشيا امتثالا لرغبات المجتمع الدولي . وأخيرا ، يأمل وفد بلدى فسي أن يواصل الأمين العام استخدام مساعيه الحميدة لإجراء المزيد من المشاورات مع كل الأطراف المعنية في الصراع الكمبوتشي من أجل التوصل الى احلال سلم واستقرار دائمين في كمبوتشيا . وينبغي أن تعالج المقترحات الخاصة بالتسوية السلمية بالجديبة التي تقتضيها الحالة . لذلك نناشد كل الدول الاعضاء أن تقدم المزيد من التأييد للأمين العام واللجنة المختصة في جهودهما النبيلة الرامية الى التوصل الى حل دائم ومشرف للمشكلة الكمبوتشية طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسبحوا لسي

بأن أستهل بياني بأن أعرب باسم حكومتي عن عميق عطفنا وخالص تعازينا لحكومة وشعب موزامبيق للوفاة المفجعة والمفاجئة للرئيس سامورا ماشيل . فلم يكن الرئيس ماشيل رئيس دولة لبلده فحسب بل كان أيضا زعيما افريقيا بارزا وعظيما ، حارب ببسالة من أجل الحرية والعدالة والكرامة الانسانية . وسوف يستشعر وفاته بشدة شعب بلده وشعوب افريقيا والمجتمع الدولي بأسره .

ومن المؤسف للغاية أنه لم يحرز أى تقدم بشأن مسألة كمبوتشيا التي ظلت أمدا طويلا دون حل . وقد أوضح تقرير الأمين العام بعد أن وصف الجهود المستمرة التي بذلها من أجل التوصل الى حل تفاوضي لهذه الحالة المأساوية ، أنه لا يزال هناك خلاف كبير بين الأطراف فيما يتعلق بمقترحات التفاوض وتنفيذ العناصر الرئيسية لتسوية سياسية شاملة .

وقد وافقت هذه الجمعية العامة بالفعل على الاطار الخاص بهذه التسوية . ولا بد أن يتضمن حل المشكلة انسحاب كل القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، واستعادتها لاستقلالها والحفاظ عليه ، وتأكيد سيادتها وسلامتها الاقليمية ، وممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، والتزام جميع الدول بعدم التدخل بأي شكل له في الشؤون الداخلية لذلك البلد .

ويشكل هذا الاطار للتسوية السلمية جزءا لا يتجزأ من القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة سنويا منذ عام ١٩٧٩ بالأغلبية الساحقة . ول سوء الحظ ، فان السلطة المحتلة لم تأبه بمقررات الجمعية . ولا نزال نشهد استعباد كمبوتشيا من جانب دولة جارة لها تعتزم تقويض سيادة هذا البلد وسلامته الاقليمية وفرض سياسات قمعية أرغمت الآلاف من السكان على الفرار من منازلهم وبلادهم . وقد أسفرت هذه الظروف غير المقبولة عن مشكلات انسانية واسعة النطاق ، وأوجدت سلسلة من الظروف تهدد السلم والاستقرار في البلدان المجاورة .

ولقد أفضى وفدي باهتمام بالغ الى البيان الذي أدلى به الامير نوردوم سيهانوك أمام هذه الجمعية بالامس ، وتأثرنا بالروح الايجابية التي أبدتها الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية فيما يتعلق بالتسوية السياسية السلمية لهذه المشكلة . ويتفق الاقتراح ذو الثماني نقاط في الجوهر مع أحكام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وكذلك مع ما ورد في الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا والذي اعتمد في تموز/يوليه ١٩٨١ . غير أنه في مثل هذه الحالات ، أي عندما تفزق قوة اجنبية أحد البلدان وتحاول فرض ارادتها وأيديولوجيتها على شعب ذلك البلد ، يجب أن تكون نقطة البدء في إتخاذ تدابير لحل الموقف هي اجتثاث السبب الاصلي للمشكلة : ألا وهو الانسحاب غير المشروط لكل القوات العسكرية الاجنبية من ذلك البلد .

وختاما ، أود أن أؤكد أن وفدي ، بوصفه أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار A/41/L.2 المؤرخ في ١٠ تشرين الاول/أكتوبر ، يؤيد تماما النهج الذي اتبعه الأمين العام . وإننا لعلنا ثقة من أن الجمعية العامة سترجوه مرة أخرى مواصلة جهوده للتوصل الى حل مبكر لهذه المشكلة العاجلة والخطيرة بما يتمشى مع شروط وأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة .

السيد سلاوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية

أن انقل الى وفد موزامبيق تعازي حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني على الوفاة المفجعة للرئيس سامورا ماشيل ، أحد المدافعين المخلصين عن استقلال بلده ، وأحد المناضلين البواسل ضد نظام الفصل العنصري .

مرة أخرى تنظر الجمعية العامة في مسألة الحالة الناجمة عن التدخل الفيتنامي المسلح في كمبوتشيا وما نشأ عنه من أخطار على السلم والامن في المنطقة . لقد ظل شعب كمبوتشيا لمدة سبع سنوات حتى الآن خاضعا للاحتلال الاجنبي ، والحرمان ، والمعاناة ، والنفي وما انطوى عليه كل ذلك . وقد شجب المجتمع الدولي شجبا تاما ومستمرا هذه الحالة التي تمثل دون أدنى شك إنتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وذلك في القرارات المتعاقبة التي إعتمدتها الجمعية العامة . وبالرغم من مناقشات جمعيتنا ، والمساعي الحميدة التي بذلها الامين العام والجهود الدؤوبة لبلدان المنطقة ، ليس هناك ما يدل على قرب التوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة . ويعود السبب في ذلك الى تعنت الحكومة الفيتنامية ورفضها الامتنثال للمقترحات المختلفة التي طرحت منذ عام ١٩٧٩ لتحقيق التسوية . وسواء تحدثنا عن الجهود الحميدة التي اضطلع بها الامين العام بموجب قرارات الجمعية العامة أو عن جهود البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) فان هذه الاسس تكمن في احترام مبادئ الميثاق الاساسية ، وهي عدم استخدام القوة ، وما يتبع ذلك من التسوية السلمية للنزاعات بما يتفق مع المادة ٢٢ ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، واحترام حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وهذه العناصر بالتحديد قد روعيت في المقترحات التي طرحتها مؤخرا الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ بغية التوصل الى حل سلمي للمشكلة .

وكان من الممكن أن يؤدي ذلك الاقتراح المتوازن ، الواقعي ، الذي يبدو انه يحوز التأييد الفعال لبلدان المنطقة ، الى استعادة السلم والوثام في تلك المنطقة الحساسة من العالم . بيد اننا يجب أن نصرح بأن الرغبة النبيلة والمخلصة في السلم التي تميز عمل كمبوتشيا الديمقراطية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لم تلتق استجابة من الجانب الفيتنامي .

والمملكة المغربية على الرغم من كونها بعيدة عن المنطقة من الناحية الجغرافية لا تزال تتابع الحالة في كمبوتشيا عن كثب وتعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها البلدان المجاورة لكمبوتشيا لفتح المجال أمام حل عادل ونهائي لهذه المشكلة . وجمعت تلك الدول بين مساعيها تلك وبين السخاء المستمر تجاه اللاجئين الكمبوتشيين ، بالتعاون مع المنظمات الانسانية الدولية . ويعرب بلدي عن ترحيبه بالدور الذي يواصل الامين العام القيام به ، بتفانيه المعهود سعيا للتوصل الى تقارب المواقف ولايجاد منطلق مشترك للتفاوض . ودوره في تنسيق المساعدة الفوشية الانسانية من أجل اللاجئين الكمبوتشيين يستحق منا العرفان والتأييد .

وقد وصف صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك في بيانه أمام هذه الجمعية الحالة المأساوية للاجئين الكمبوتشيين ، وأكد من جديد طموحات شعبه في العيش في حرية واتحاد ، وعلاقات حسن جوار مع الدول الاخرى في المنطقة . ولاتزال جمعيتنا في انتظار رد إيجابي من فييت نام على نداءات المجتمع الدولي يضع نهائية لمعاناة الشعب الكمبوتشي ، ويقبل حلا سلميا نهائيا لهذه المشكلة .

وتؤكد المملكة المغربية التي رفضت دائما تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى تضامنها مع شعب كمبوتشيا ، وتؤيد كل الجهود الرامية الى ايجاد حل سياسي شامل يضمن انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا واحترام سيادة هذا البلد ووحدة أراضيه وحياده وعدم انحيازه وحق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير .
ومتعبر المملكة المغربية عن موقفها المبدئي بالتصويت لصالح مشروع القرار

. A/41/L.2

السيد ماتوري (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلنت

موزامبيق يوم الأحد الحداد على وفاة رئيسها . وفقدت افريقيا واحدا من أعظم أبنائها . وتعلن سيراليون الحداد على وفاة الرئيس سامورا ماشيل .

منذ عام ١٩٧٥ ، ولدت من جديد المطامع الامبريالية لفيت نام ، المستفيد الاول من الاستثمارات الاستعمارية لفرنسا في الهند الصينية . وتجاوبا مع هذه المطامع ، قامت القوات المسلحة الفيتنامية التي يزيد قوامها على ١٨٠ ألف جنسدي باحتلال كمبوديا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ وأسقطت حكومة بول بوت المعروفة بسوء سمعتها والتي اعتبرها المجتمع الدولي مسؤولة عن مصرع مليوني كمبودي في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ونصبت محلها في بنوم بنه جمهورية كمبوتشيا الشعبية تحت قيادة هنج سامرين . وماتزال هذه الحكومة تسعى الى الحصول الى اعتراف واسع بها .

ومن سخرية القدر بل من مفارقاته أن تحاول فيت نام السيطرة على بلد ضعيف مجاور لها - وهو موقف حاربه بشجاعة وضحت بالكثير من شبابها ومواردها المادية من أجله لفترة طويلة من تاريخها المسجل . والأكثر من ذلك ، اذا سمح لفيت نام بإضفاء الشرعية على احتلالها غير الشرعي لكمبوتشيا ، فستكون كل الدول الصغيرة والسدول الضعيفة عسكريا عرضة لاعتداءات جيرانها الأقوياء عسكريا .

إن فيت نام ، بفرزها واحتلالها لكمبوديا ، لم تفقد حسن السمعة الذي اكتسبته خلال نضالها من أجل التحكم في مصيرها فحسب بل انتهكت أيضا مبادئ الميثاق المقدسة التي يحترمها جميع أعضاء هذه المنظمة . فالقوة ليست هي الحق .

ومن جانبنا ، فان حكومة سيراليون قد آيدت منذ عام ١٩٧٣ حكومة الامير نوردوم سيهانوك في المنفى باعتبارها الحكومة الشرعية لكمبوتشيا .

ولم يؤد احتلال فييت نام غير الشرعي لكمبوديا الى موت مئات الالاف من الكمبوديين فحسب بل أرغم مئات الالاف أيضا على الفرار واللجوء الى تايلند ، مما تسبب في خلق مشكلة كبيرة للاجئين في ذلك البلد . وعلاوة على ذلك ، وبسبب النزاع على الحدود واستخدام المناطق الحدودية كملاذ للفارين ، يواجه الشعب التايلندي غارات منتظمة على حدود بلاده . ولا تنتهك الغارات الفيتنامية على تايلند سيادة هذا البلد ووحدة أراضيه فحسب بل انها أودت بحياة المئات من مواطنيه . ولذلك ، فاننا نؤيد مطالبة المجتمع الدولي بمساعدة أولئك الذين يعانون على طول الحدود التايلندية الكمبودية والذين أجبروا على ترك ديارهم وقراهم بحثا عن الملجأ .

لقد إتخذت الجمعية العامة خلال دوراتها السبع الاخيرة قرارات تهدف الى المشاركة في تحقيق حل لمشكلة كمبوديا ، بيد أن فييت نام تجاهلت باستمرار كل هذه القرارات بما في ذلك الاعلان الذي إعتمده المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في عام ١٩٨١ والذي يتيح أساسا ثابتا للمفاوضات التي من شأنها أن تؤدي الى تسوية شاملة للمشكلة . ويجب رفض استمرار تعنت فييت نام واحتلالها لكمبوديا .

ومتؤيد سيراليون مرة أخرى ، كما فعلت في الماضي ، القرار الذي قدمه أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والذي يدعو الى حل سلمي وعادل للنزاع كما ورد في الخطة الواقعة في شماني نقاط لوقف اطلاق النار والانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

إن إنقاذ العالم يتطلب التحلي بالايمان والشجاعة : الايمان بالمنطق والشجاعة في الافصاح عما يمليه المنطق . وبالتالي ، فان مشروع القرار يستحق تأييد كل أعضاء الامم المتحدة ، لانه قرار معتدل معقول ولانه أيضا يؤكد من جديد التزامنا المشترك وإيماننا بالوسائل السلمية لحل المشاكل في إطار الامم المتحدة بغية تعزيز السلم والامن الدوليين .

السيد فليمنغ (سنت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى
يطلب الى الجمعية العامة إعتقاد مشروع قرار بشأن الحالة في كمبوتشيا . لقد شاركت
سنت لوسيا دائما في تقديم القرارات الخاصة بهذا البند والتصويت لصالحها منذ عام
١٩٨٠ . وفي هذا العام انضم وفد بلادي الى ٥٩ بلدا آخر في تقديم مشروع القرار
المعروض علينا . وكما كان الحال في الدورات السابقة ، فان وفدي على ثقة من أن هذا
المشروع سيحظى ، في ختام مناقشة الحالة في كمبوتشيا ، بتأييد أغلبية ساحقة من
الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . وان مشروع القرار هذا مشروع عادل ومنصف ويمكن
في رأي وفدي ، أن يشكل الأساس لحل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية ، تراعى فيه
المصالح المشروعة لجميع أمم جنوب شرقي آسيا بما في ذلك فييت نام .

تبلغ المسافة بين سانت لوسيا الواقعة في البحر الكاريبي وبين كمبوتشيا
التي تقع في جنوب شرقي آسيا حوالي ١٢ ٠٠٠ ميل . ومن ثم لا يمثل الوضع في كمبوتشيا
تهديدا مباشرا لامن سانت لوسيا . ومع ذلك ، فاننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في
كمبوتشيا . والسبب في ذلك ، كما ذكرت من قبل في بياني في الجمعية العامة خلال
مناقشتنا في عام ١٩٨٥ لهذا البند ، ان قلقنا ناجم عن أن عدوانا مسلحا قد وقع ضد
دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة .

وقد أيدت سانت لوسيا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ذلك لأن الصراع في كمبوتشيا لا يشكل تهديدا لدول الرابطة فحسب بل وأيضا لدول المجتمع الدولي قاطبة لا سيما الصغيرة والضعيفة عسكريا .

وفيتت نام اذ قامت في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بغزو كمبوتشيا وفرضت نظاما عميلا على الشعب الكمبوتشي انما انتهكت المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول ، هذه المبادئ التي تنص على احترام الاستقلال الوطني وسيادة كل دولة ولامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها وفض المنازعات بالسبل السلمية ، وهي الاسس التي تشكل العمود الفقري لصكوك المجتمع الدولي وقواعده ومبادئه . وقد أثبت الفيتناميون بأعمالهم في كمبوتشيا أنهم حرقوا تلك المبادئ لتلائم مقاصدهم وهددوا السلم والامن على الصعيدين الاقليمي والدولي .

ولم تقتصر فيتيت نام على تحريف المبادئ الراسخة الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، فقد حاولت اقحام مبدأ خطير في العلاقات الدولية ألا وهو أن للدولة القوية عسكريا الحق في غزو واحتلال واستعمار الجارة الاضعف وفرض نظام عميل عليها لا لسبب إلا لأن الدولة الاقوى لا ترضى عن حكومة الدولة المجاورة . وينبغي عدم السماح بتكرار تلك السابقة لتصبح قاعدة في العلاقات الدولية وما لم نتصد لها فانها ستعود لتهدد الدول الصغرى ، ويجد بعضنا أنفسهم عرضة لعدوان مماثل .

ولذا أيد وفدي ومازال يؤيد مشروع القرار بشأن كمبوتشيا . وكما ذكرت آنفا ، فان مشروع القرار يوفر حلا سياسيا شاملا للصراع في كمبوتشيا حيث انه يدعو الى انسحاب جميع القوات الاجنبية منها وينادي باستقلال كمبوتشيا وسيادتها ولامتها الإقليمية ، ويؤكد مجددا حق الكمبوتشيين في تقرير مستقبلهم من خلال انتخابات تجرى تحت اشراف الامم المتحدة ، ويناشد جميع الدول الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

وقد انقضت قرابة ثمانية أعوام على غزو كمبوتشيا الديمقراطية والاطاحة بحكومتها الشرعية ومع ذلك لم تغلح فييت نام في السيطرة على البلد الذي تواصل احتلاله وإدارته بقوات قوامها ١٤٠ ألف جندي بالإضافة إلى ٢٠ ألف مستشار . الأمر الذي يعزى في جانب منه إلى رفض الأمم المتحدة التفاوض عن العمل الفيتنامي أو الاعتراف بنظام هونغ سامرين العميل . وقد استمد الشعب الكمبوتشي التشجيع من تصرف الأمم المتحدة الذي زودهم بقوة دفع للمضي في كفاحهم في سبيل تحرير أمتهم . كما أن المقاومة الباسلة التي يخوضها الكمبوتشيون بقيادة الأمير نوردوم سيهانوك في سبيل استعادة استقلالهم وسيادتهم حالت دون الفيتناميين وأحكام قبضتهم على كمبوتشيا . وكما قال الأمير نوردوم سيهانوك في الخطاب الذي ألقاه في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ أمام الجمعية العامة :

"ما دامت فييت نام ترفض أن تنهي حربها القائمة على الغزو والاحتلال

في كمبوتشيا ، فإن شعب الخمير وحكومته الائتلافية ليس أمامهما من بديل إلا

مواصلة النضال من أجل بقاء الأمة" . (A/41/PV.16 ، ص ٢٧)

وتبذل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية جهودا دبلوماسية تستهدف التوصل إلى تسوية سلمية شاملة مع فييت نام . ويجسد اقتراحها الواقع في ثماني نقاط والذي تقدمت به في آذار/مارس الماضي اعترافها بمصالح فييت نام . وقد قال الأمير نوردوم سيهانوك في خطابه الأخير إن الاقتراح "حل منصف ودائم لمشكلة كمبوتشيا" فليس من شأنه أن يعيد السلم فحسب إلى كمبوتشيا ولكنه سينهي أيضا عزلة فييت نام في المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية . ومع ذلك يرفض الفيتناميون التفاوض بجدية بشأن تسوية سياسية شاملة .

وقد رفضت فييت نام كل قرارات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع ، كما أعلنت في البيان الذي أدلت به في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ هنا في نيويورك أنها سترفض بلا شك مشروع القرار الحالي . بيد أن هذه الممارسة ليست عقيمة لأن فييت نام يمكنها أن تتجاهل القرار ولكنها لا تستطيع تجاهل ثقل الرأي العام العالمي وتأثيره المعنوي . والدول الأعضاء في الأمم المتحدة باعتمادها مشروع القرار هذا ستحت مرة

أخرى أن المجتمع الدولي لا يتفاوض عن العدوان السافر . فعلى عاتقنا تقع مسؤولية أخلاقية حيال إحدى الدول الأعضاء في منظماتنا تعرضت للعدوان والاحتلال الأجنبيين ، ومرة أخرى اسبحوا لي أن استشهد بالأمير نوردوم سيهانوك اذ قال :

"إن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المكان الوحيد في العالم التي تستطيع فيه كل البلدان ، من أكبرها الى أصغرها ومن أقوىها الى أضعفها ، أن تعرض قضاياها بحرية ، واثقة من أنها سيمضى اليها ، وأحيانا سيُسمع ما تقول ، وهذا هو السبب في أننا ، نحن الخمير ، وقد أشققت كواهلنا بالمصاعب ، ولا نجد عزاء إلا في ضائرتنا وفي تفهمكم ، نشعر هنا وكأننا فسي دارنا" . (المرجع نفسه ، ص ٣٣ - ٣٥)

إن الشعب الكمبوتشي في حاجة الى تأييدنا وإني أهاب بكل أعضاء الجمعية العامة أن ينضموا الى وفدي في التصويت لصالح مشروع القرار .

السيد آدم (السودان) : أرجو أن تسمحوا لي في البداية أن أتقدم نيابة عن وفد بلدي ونيابة عن حكومتي بالتمزية الحارة لوفد وشعب جمهورية موزامبيق الشعبية للخطب الجلل الذي أصابهم نتيجة لاستشهاد المناضل الجسور الرئيس سامورا ماشيل ورفاقه بسبب كارثة جوية مشؤومة . إن وفد شعب موزامبيق الشقيقة لكوكبة من أبنائه قدموا الكثير لأبناء وطنهم ، لهو خطب كبير . وإن افتقادهم في مسيرة الحرية والكرامة ، بالنسبة لكافة أبناء القارة الافريقية وخاصة في جنوبها لهو خطب أكبر . إننا نعلم أن المأساة بعيدة الأثر ، ولكننا نشق في أن شعب موزامبيق ، بما عرف عنه من جلد وصبر ، سوف يتجاوزها ويهضي دون هوادة في مسيرة البناء والتعمير ، وفي معركة الكرامة والتحرر الافريقي التام .

إن الوضع في كمبوديا لهو من المسائل الهامة التي درجت الجمعية العامة على مناقشتها منذ قيام المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا في عام ١٩٨١ . ولقد انضم السودان لعضوية ذلك المؤتمر الهام منذ قيامه ، وهو يتشرف حاليا بعضوية اللجنة الفرعية المنبثقة عنه ويشارك في أعمالها بصورة جادة ونشطة ، قناعة منه بأن هذه القضية التي يكتنفها الكثير من الصعاب ، لهي من أبرز القضايا التي تعالجها منظماتنا ، باعتبارها مثالا صارخا لانتهاك ميثاق الامم المتحدة الذي يدعو الى حق الشعوب الكامل في تقرير المصير والسيادة الوطنية والاقليمية والعيش بسلام دون تدخل خارجي ، مهما كانت أبعاده ومراميه .

إن الصراع الدموي ، الذي ظل يدور في أرض كمبوديا منذ عدة سنوات ، لم يقدم حلا جذريا لهذه القضية الحيوية ، سلبا أم إيجابا . بل لعل استمراره وبهذه الصورة المتصاعدة قد أمهم فقط في جلب الويلات والدمار على شعب كمبوديا الصبور ، وأمقط المنطقة كلها في بؤرة من الصراع حالت دون تقدمها الاقتصادي والاجتماعي ، وحرمت شعوبها من حقها المشروع في الرفاهية والطمأنينة والامن . ومن ثم ، فإننا لا نزال نرى أن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا يعتبر في حد ذاته المنبر المناسب لإيجاد حل سياسي ودائم لهذه القضية الشائكة ، التي عجزت الحرب عن إيجاد حل لها . إننا من

هذا المنطلق ندعو كافة الاطراف المعنية بهذه القضية للمشاركة الايجابية في أعماله بالتوجه الصحيح والارادة السياسية الصادقة .

إن أي حل عادل ودائم لقضية كمبوديا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق انسحاب كافة القوات الأجنبية من هناك ، وتأكيد استقلال وسيادة شعب كمبوديا ، وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، والتزام كافة الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية له . إننا من هذه المرتكزات الأساسية نقدر الجهود التي لا تزال تبذلها دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا . ونرى أن البرنامج الذي طرحته حكومة الائتلاف الوطني بقيادة الأمير نوردم سيهانوك في آذار/مارس الماضي يمثل إطارا عمليا ورغبة سياسية جادة في إنهاء الصراع الدائر حاليا في أرض كمبوديا . كما نرى أن البرنامج يقدم إطارا عمليا يمكن كافة الاطراف المعنية بالنزاع من التعامل معه ، إن توفرت لدى هذه الاطراف الارادة السياسية الصادقة ، وذلك نظرا لأنه يفسح مجالا مناسباً لوقف إطلاق النار ، وبدء انسحاب القوات الأجنبية وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، فإن البرنامج يدعو الى قيام كمبوديا مستقلة وديمقراطية ومتحدة ومحايدة تماما ، ويدعو كافة أعضاء الأسرة الدولية للمساهمة في إعادة بناء كمبوديا توطئة لبدء تعاون حقيقي بين كافة دول المنطقة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وغيرها .

لقد اطلع وفد بلادي باهتمام بالغ على تقرير السيد الأمين العام عن الوضع في كمبوديا ، الوارد في الوثيقة A/41/707 ، وتاريخ ١٤ تشرين الاول/اكتوبر الحالي . ولقد أكد التقرير على قناعتنا الشابتة والمتملة بالمقومات الأساسية لأي حل عادل ودائم لقضية كمبوديا . كما نجح التقرير في إبراز المأساة الانسانية التي يعيشها شعب كمبوديا والمتمثلة في هجرته الجماعية بحثا عن الأمن والطمأنينة في ظل ظروف إنسانية قاهرة ، لا تلتفت إليها بعض الاطراف الأساسية في هذا النزاع . إنه لا يسعنا هنا إلا الإشادة بجهد الأمين العام والدول المانحة لاسهامها الفعال في تخفيف وطأة الحرب المستمرة عن المواطنين الأبرياء من أبناء كمبوديا . ونؤيد الأمين العام في قناعته بضرورة بذل المزيد من الجهود لتقريب وجهات النظر المتباينة الآن والمتملة

بإجراءات التفاوض بين الأطراف المعنية بالنزاع بهدف بلوغ تسوية سلمية وهامسة . ولا يسمنا إلا أن نعبر عن تقديرنا للأمين العام لإصراره على التصدي لهذه المهمة الشاقة وفق ولايته التي يستمدّها من الجمعية العامة . ولعله مما يدعو الى بعض التفاؤل في ظل هذه الصورة القاتمة أن السيد الأمين العام قد أكد في تقريره المشار اليه أن الحاجة لتسوية سياسية عاجلة قد أضحّت اليوم قناعة لدى كافة الأطراف المعنية بالنزاع في كمبوديا . وإننا نوافق الرأي ، بأنه ليس من الميسور بلوغ تسوية كهذه في ظل فرض شروط مسبقة من أي من الأطراف الأساسية في النزاع .

إننا بطبيعة الحال نؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة الفرعية للمؤتمر الدولي المعني بكمبوديا بحكم عضويتنا فيها . ونؤيد المبادرات الجادة التي يبذلها الآن السيد غراتس ، الرئيس الحالي للمؤتمر ، ندعو كافة الأطراف المعنية بالنزاع للمشاركة الكاملة والفعالة في أعمال المؤتمر الذي نأمل في أن ينعقد مجددا في أقرب وقت ممكن . فمسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة .

ختاما ، لابد لنا من التأكيد على حقيقة أساسية تلعب دورا رئيسيا في أية تسوية مقبلة لهذه القضية ذات الأبعاد السياسية والانسانية الهامة ، ألا وهي ضرورة توفر المناخ المناسب من الثقة بين كافة دول المنطقة كإطار ضروري للفهم المتبادل ، وكعامل هام لقيام أي حوار بناء ومثمر بين كافة الأطراف . وإذا كان من الضروري والموضوعي الاهتمام بمصالح كافة دول المنطقة في إطار أية تسوية مقبلة ، فإنه من الضروري أيضا عدم التضحية بمصالح الشعب الكمبودي ، الذي عانى طويلا في انتظار عهد مشرق يفيض بالأمل .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد كان

الرئيس مامورا ماشيل رمزا اسطوريا ومصدر إلهام لجميع الشعوب التي تقاتل في سبيل استقلالها وتقرير مصيرها . وبيرو تحني رأسها بإجلال أمام قبره ، وتشارك شعوب موزامبيق حزنه عليه .

مرة أخرى ، على وفدي والغالبية الكبيرة من الدول الممثلة هنا أن تتخذ موقفا بشأن مسألة كمبوتشيا ، على نحو ما فعلناه في السنوات الماضية ، تمسكا بمبادئ الميثاق وحفاظا على النظام القانوني الدولي الذي يستند الى تلك المبادئ . وعليه فسوف يصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا .

ان موقفنا يستند الى المبادئ ويتفق مع ما دعونا اليه في حالات الصراع الأخرى في العالم ، فنهجنا السلمي والبناء ازاءها يقوم على التمسك بتقرير المصير ، وعدم الاعتداء ، وعدم التدخل ، ووحدة الأراضي ، والسيادة الوطنية للشعوب .

ويجب أن نعي دائما أن لهذه القيم طابع عالمي ، فهي صحيحة في آسيا كما هي في أمريكا اللاتينية وفي أي منطقة أخرى من العالم تشهد بصورة مباشرة أو غير مباشرة تدخلا أجنبيا واستخداما للقوة أو التهديد باستخدامها معيا الى حرمان الشعوب من حقها في اختيار مصيرها .

ان العدوان والتدخل الأجنبي لا يختلفان من مكان الى آخر ، ولهما نفس الأثر أيا كان الشعار السياسي المرفوع . ولا يجوز أن ننسى ذلك إذا أردنا أن نضفي على موقفنا المبدئي حقه من الاتساق والمصدقية ، وهو في هذه الحالة التوصل الى حل شامل ومقبول لمشكلة كمبوتشيا بما يتفق مع قرارات الامم المتحدة وحركة بلدان عدم الإنحياز .

وللوصول الى هذا الحل ، قدمت الامم المتحدة اطارا عريضا للبحث عن الصيغ اللازمة في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وفي الاعلان الذي اعتمده بشأن كمبوتشيا . وما زلنا نرى ان المبادئ التوجيهية التي أرساها المؤتمر تشكل أساسا عريضا وكافيا للتفاوض على التسوية السياسية . ويتبين من التأييد المتزايد السنوي لتلقاه قرارات الجمعية العامة ، ولا سيما القرار ٧/٤٠ ، أن هذا هو رأي الاغلبية .

وقد قررت بيرو التي شاركت في المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وأصبحت فيما بعد عضوا في اللجنة المختصة التي أنشأها ذلك المؤتمر ، مواصلة بذل جهودها لتحقيق تسوية سياسية عريضة وبناءة لمسألة كمبوتشيا .

ويشجعنا على ذلك ما ذكره تقرير الأمين العام من أنه يبدو أن جميع الأطراف تسلم الآن بالحاجة إلى حل سياسي سريع . كما أننا من الرأي القائل بأن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية تفاوضية بناءة بغير شروط مسبقة وتتم على أساس مقبول للطرفين .

ويؤيد وفدي الترتيب الموضوع للأولويات ، ويرى أن الالتزام به هو السبيل الوحيد لإيجاد حل سليم على أساس المبادئ التي أشرت إليها في بداية بياني ، والتي تشكل العناصر الأساسية في الموقف الموحد للمجتمع الدولي بشأن هذه المسألة .

وما زالت مشكلة اللاجئين في منطقة الحدود بين تايلند وكمبوتشيا تسبب في المنطقة احتكاكا سياسيا لا ينتهي ، كما أصبحت مشكلة انسانية خطيرة يعاني منها مئات الآلاف الذين اضطروا إلى مغادرة ديارهم طلبا للنجاة والذين يحتاجون إلى المساعدة والاعاشة . إلا أننا نشعر بالارتياح لما أشار إليه تقرير الأمين العام من أنه أعيد توطين كثير من اللاجئين ، وبشكل عام إن

"... المساعدة الانسانية التي قدمتها المنظمة قد ساعدت كثيرا في

تخفيف محنة الشعب الكمبوتشي" . (A/41/1 ، ص ٥)

ووفدي يشارك في الاعتراف بهذا الجهد الحميد الذي بذل على أساس انساني ، وسوف نؤيد أية اجراءات ترمي إلى معالجة هذا الجانب الهام للقضية .

السيد ميموني (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفدي

يشعر بحزن شديد للوفاة المبكرة للرئيس سامورا ماشيل وكثير من مرافقيه ، فقد كان الرئيس ماشيل ابنا عظيما لافريقيا ، وبفقدته خسرت افريقيا والعالم الثالث واحدا من خيرة ابنائها . ونحن نقدم تعازينا الخالصة لشعب وحكومة موزامبيق ولاسر الراحلين .

من المؤسف ، بل من المحزن للغاية ، أن سبع سنوات قد انقضت ، وسبعة قرارات قد اتخذت ، وسبع مرات ناقشت الجمعية العامة القضية ، ومع ذلك فإن هذه الحالة المحزنة التي خلقتها فييت نام لا تبشر بأي حل قريب .

والحالة محزنة للغاية لأن الذي يقف هذه المرة في قفس الاتهام دولة من العالم الثالث ، وهي دولة عضو في حركة عدم الإنحياز التي من مبادئها الأساسية : حق الشعوب في تقرير المصير ، ومساواة الدول في السيادة ، وعدم الاعتداء وعدم التدخل ، والتعايش السلمي فيما بين أعضاء الحركة .

والتدخل العسكري الفيتنامي في شؤون جارتها كمبوتشيا هو انتهاك صارخ لهذه المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حركتنا ، وبالتالي فهي غير مقبولة .

وفي المناقشات السابقة بشأن الحالة في كمبوتشيا ، رأى وفدي ألا يشارك فيها أيانا منه بأن أخواننا الفيتناميين سوف يستجيبون إلى النداءات الدولية واسعة النطاق التي تطلب اليهم سحب قواتهم من كمبوتشيا . ومع ذلك صدرت سبعة قرارات عن الجمعية العامة تطالب فييت نام بسحب قواتها من كمبوتشيا ولكنها مضت بغير استجابة . ولهذا فنحن مضطرون اليوم أن نعلن موقف بلادنا بشأن هذه القضية .

ولما كانت جزر القمر بلدا صغيرا فهي لا يمكن أن تتسامح أو تقبل أن يقوم أي بلد ، كبير أو صغير ، لأي سبب كان ، بإرسال قواته إلى أراض بلد مجاور .

إننا نشعر بعطف كبير نحو شعب فييت نام الباسل ، ولكن الأمور فاقت الاحتمال ونال شعب كمبوتشيا أكثر من نصيبه من المعاناة . وليس من الإنسانية في شيء أن يستمر أي بلد في إلحاق مزيد من المعاناة بهذا الشعب المنكود .

لذا ينبغي لغييت نام - بل ويجب عليها - ان تسحب قواتها من كمبوتشيا كيما يتسنى لشعب ذلك البلد أن يقرر مستقبله بمنأى عن التدخلات الخارجية . واننا نناشد غييت نام ، باسم التضامن بين بلدان العالم الثالث ، الا تطيل أمد هذه القضية بتجاهل نداءاتنا وقرارات هذه الجمعية العامة .

وفي رأينا انه يمكن التوصل الى حل مقبول ودائم لهذه المسألة اذا ما وافقت الاطراف المعنية كلها على الاقتراح المؤلف من ثمانى نقاط المقدم من الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، والذي أعلنه رئيسها صاحب السمو الملكي الامير نوردوم سيهانوك في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ . ان الاقتراح المؤلف من ثمانى نقاط يحظى بالفعل بتأييد واسع من المجتمع الدولي ، ذلك انه يعالج بصورة شاملة لب المشكلة الكمبوتشية ، ويدعو الى اجراء مفاوضات بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وغييت نام بغية مناقشة عملية انسحاب القوات الغييتنامية من كمبوتشيا ، كما يدعو الى اجراء مفاوضات بين الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وجماعة هنغ سامرين ، بغية اقامة حكومة رباعية في كمبوتشيا . ويوضح ذلك مرونة كمبوتشيا الديمقراطية التي تعلق أهمية كبرى على المصالحة الوطنية بين جميع أبناء كمبوتشيا .

وان وفدي لمقتنع بأن التمسك المارم بالإقتراح المؤلف من ثمانى نقاط هو وحده الكفيل بأن يفضى الى حل ملمى لمشكلة كمبوتشيا ، وأن يخفف بالتالي من معاناة شعبها التي تجل عن الوصف ، ويزيح في الوقت نفسه عن كاهل تايلند عبء اللاجئين الثقيل الذي تنوء به .

السيد بوزيري (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء

أن اقدم باسم وفد وحكومة تونس خالص تعازينا لوفد موزامبيق لمصرع الرئيس سامورا ماشيل وأعضاء الوفد الذين كانوا برفقته . ويشارك الشعب التونسي في هذه المحنة الاليمة شعب موزامبيق مصابه وحزنه وحداده .

ها هي الجمعية العامة تنظر من جديد في بند جدول الاعمال المعنون "الحالة في

كمبوتشيا" . وهذا يوضح انه لم يحرز أي تقدم حاسم في البحث عن حل سلمي لهذه المشكلة .

لقد اتخذت منظمتنا ، في سعيها لايجاد تسوية مشرفة للأطراف المعنية ، سلسلة قرارات بأغلبية ساحقة . وتذكر هذه القرارات بمبادئ القانون الدولي التي يجب ان تقوم عليها التسوية التفاوضية بين أطراف الصراع ، وتفوض الامين العام في بذل مساعيه الحميدة .

ويبدو ان الجهود المتواصلة لمنظمتنا وكذلك الالتزام الشخصي للامين العام قد اقنعا القوى المعنية بضرورة التوصل الى تسوية سياسية . لكن طريق الحل التفاوضي يقتضي بالضرورة اقامة آلية تقبلها جميع الاطراف لتعزيز عملية السلم .

غير اننا اذا نظرنا الى الحالة السائدة في كمبوتشيا ، لامكنا ان نقول ان هذه الآلية المنشودة لا تزال بعيدة المنال . إذ لا يبدو في الواقع ان التوتر في جنوب شرقي آسيا ، مع ما ينطوي عليه من أخطار بالنسبة للسلم والامن في المنطقة ، قد خفت حدته بالرغم من النوايا السلمية المزعومة . ولم تستشر المقترحات السلمية النادرة التي تم التقدم بها هذا العام اهتماما خاصا من جانب المستهدفين بها ، وذلك بالرغم من التأثير الذي يمكن ان تمارسه هذه المقترحات على مجرى الاحداث .

من الصحيح ان الشك والريبة اللذين تراكما على مر السنين لا يمكن ان يتبددا بفعل بضعة قرارات ، ولكن يحدونا الامل في ان يجد أحد الاطراف المعنية في هذه القرارات رغبة في البحث المشترك عن حل توفيقى لمأساة كمبوتشيا .

وفي حين يصف تقرير الامين العام عن الحالة في كمبوتشيا النشاط المكثف الذي اضطلع به في اطار بعثة المساعي الحميدة فإنه يوضح أيضا ان ثمة افتقارا الى الارادة السياسية الامر الذي جعل المواقف الاساسية ثابتة لا تتغير .

ان القوات الاجنبية التي لا تزال تحتل اراضي كمبوتشيا تعبر تماما عن هذا الواقع . فهي تذكرنا بأن قواعد القانون الدولي يجرى تجاهلها في كمبوتشيا على حساب استقلال هذا البلد وحق شعبه في تقرير مصيره بنفسه دون تدخل خارجي .

ومما يزيد من خطورة هذه الحالة ، ان السنوات السبع التي انقضت منذ التدخل في كمبوتشيا قد اوضحت الاثار الضارة للإحتفال العسكري الذي يلقي مقاومة وطنية وإدانة دولية متعاضمتين . وبالإضافة الى ذلك ، أصبح من الواضح لاطراف الصراع ان الوسائل العسكرية لا يمكنها ان تحل المشكلة حلا جذريا ، وان الحل السلمي هو وحده بالتالي الكفيل بأن يقدم الى الشعب الكمبوتشي ضمانات السلم والامن اللازمة والتي تفي حاجته اليها .

وتعرب بلادي عن أسفها الشديد لعدم انسحاب القوات الاجنبية بالرغم من القرارات العديدة والنداءات المتكررة لهذه الجمعية العامة . وتكرر التأكيد على اقتناعها بأنه ، ايا كانت البواعث ، فإن التدخل العسكري في كمبوتشيا ليس له ما يبرره .

ان التدخل السافر الذي تعرضت له كمبوتشيا لا يشكل بأي حال عملا من أعمال الدفاع عن النفس ، والاسباب التي تساق لتبريره لا تصمد أمام أي تحليل . وان الاعمال التي اقترفتها حكومة الخمير الحمر في حق الشعب الكمبوتشي ، مهما بلغ اجرامها وبشاعتها ، لا تبرر قلب هذه الحكومة بواسطة قوات عسكرية اجنبية . ان القانون الدولي ، في رأينا ، لم يجز مطلقا التدخل العسكري في بلد بحجة الدفاع عن مواطني هذا البلد ضد وحشية زعمائه . فإن تلك ستكون سابقة خطيرة تعطى للبعض الحق في إصدار الاحكام على حساب سيادة الدول وامنها .

وتتدد بلادي من جديد باستخدام القوة ولاسيما في الظروف التي أشرت إليها . وهي تفعل ذلك لأننا مقتنعون بوجود وسائل سلمية يمكن أن تحل أعقد المنازعات ، وكذلك لأن الدول الصغيرة والضعيفة يمكن أن تصبح هدفا سهلا للبلدان الأقوى منها إذا ما استخدمت تلك الممارسات ، مما يضع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية موضع التساؤل ويعرض حريتها في اتخاذ القرارات للخطر . ولا تهدف تونس وهي تتخذ هذا الموقف أن تدافع عن النظام السابق في كمبوتشيا الذي أدت جرائمه البغيضة الى تقويض المشروعية التي كان يمكن أن يدعيها . ولا هي تنوي أن تبرر التدخل العسكري الذي ما يزال مستمر بحجة انه حدث انتهاك واسع النطاق لحقوق الانسان من جانب نظام الحكم السابق . وترى تونس أن انسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا ليس بالحل الزائف كما يدعي البعض ، بل انه على العكس العنصر الاساسي في أية تسوية سلمية للمشكلة يمكن الوصول اليها عن طريق المصالحة بين الكمبوتشيين أنفسهم .

ولا يمكن التوصل الى حل لمأساة كمبوتشيا إلا باتباع ذلك السبيل ، كما انه يفضي الى توقف المجتمع الدولي عن التنديد وإبداء السخط . ولست بحاجة لأن أذكر بأن شعب كمبوتشيا لا يمكنه أن يمارس حقه في تقرير المصير في وجود جيش احتلال . فوجود ذلك الجيش يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع مبادئ القانون الدولي . وقد بينت المحنة العصيبة التي أصابت شعب كمبوتشيا منذ اثني عشر عاما تقريبا والتي أدت الى تمزيقه وتعرض اقليمه للاحتلال ، انه لا الارهاب الذي يمارسه نظام فقد مصداقيته ، ولا تدخل القوات الاجنبية يمكن أن يخدم المصالح المشروعة للكمبوتشيين . ولا يمكن تحقيق هذه المصالح إلا بعد المصالحة الوطنية . وهذا هو أفضل ضمان لقيام كمبوتشيا حرة وموحدة وغير منحازة . وترى بلادي أن الحكومة الائتلافية التي يتزعمها الامير نوردم سيهانوك تفي بهذا المطلب جزئيا . وهي تفتح الطريق أمام الامل في أن يتمكن هذا الائتلاف بقيادة هذا الوطني المعروف وابن كمبوتشيا العظيم ، من التغلب على المعاب التي لا تزال قائمة في طريق التسوية التفاوضية ، مما يقتضي التوصل الى حل وسط بأسرع وقت ممكن حتى نجنب شعب كمبوتشيا المزيد من المعاناة .

ونحن نناشد فييت نام التي عانت أكثر من غيرها ويلات الحروب والاحتلال الأجنبي ، أن ترد بالإيجاب على جهود السلام . وقد عانت الاطراف المعنية الكثير من هذا النزاع وملّت شعوبها من خوض الحروب ، فلنساعدنا على التوصل الى تسوية مشرفة ، تضمن المصالح المشروعة لكمبوتشيا وتجعل من الممكن احترام سيادة البلاد الأخرى في المنطقة وسلامتها الاقليمية .

ومنذ العام الماضي ، قدمت رابطة أم جنوب شرقي آسيا بعض الاقتراحات من أجل البدء في عملية السلام ، وكذلك فعلت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية . وسواء أشرنا الى اقتراح الدخول في محادثات مباشرة أو الى الخطة ذات النقاط الثمانية التي تتضمن عناصر إيجابية كثيرة ، فقد كان الرد في الحالتين سلبيا للأسف . وتؤيد بلادي رابطة أم جنوب شرقي آسيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا في جهودهما للتوصل الى تحقيق السلم ، ونأمل أن يتخذ الطرف الآخر موقفا أكثر ميلا الى التصالح مع جيرانه .

وتود تونس أن تحيي جهود الأمين العام وممثله الشخصي السيد رفيع الدين أحمد ، اللذين يعملان دون كلل من أجل إجراء حوار بين أطراف النزاع . ولاتقلل الصعوبات التي قابلتهما بحال من الأحوال من فضلها ومن إسهامها في السعي الى السلام . كما أننا نقدر المساعدات الانسانية التي تقدمها منظمنا ومنظومة الأمم المتحدة بوجه عام الى الضحايا الكمبوتشيين .

وتعتقد تونس أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.2 يتفق مع مبادئ القانون والعدالة وسوف نصوت لصالحه .

السيد كاسيمري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شعر

وقد بلادي بمدمة عميقة لدى علمه بوفاة صاحب السعادة الرئيس سامورا ماشيل رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية وأعضاء آخرين في الوفد المصاحب له . لقد كان الرئيس ماشيل أحد رجال الدولة العظماء . في افريقيا كما كان قائدا متفانيا في خدمة بلاده . ولهذا يود وقد تايلند أن يقدم تعازيه القلبية الى حكومة وشعب موزامبيق وبعثتها في الأمم المتحدة ، والى الاسر المنكوبة على هذه الخسارة الفادحة .

وان النضال من أجل إعادة السلام والاستقلال وتقرير المصير في كمبوتشيا الذي دخل الآن في عامه الثامن ، لجدير بالاهتمام والتأييد الدوليين . وبفضل تزايد مقاومة كمبوتشيا للقوات الأجنبية على أرض بلادها أحرز النضال على الجبهة الدبلوماسية تقدما ماثلا .

وفي ظل هذه الخلفية تقدمت الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية باقتراح السلام ذي الثماني نقاط . ويستهدف ذلك الاقتراح إيجاد طريقة مشرفة لإنهاء النزاع وخروج قوات الاحتلال على نحو غير مهين . ويتفق هذا الاقتراح مع الرغبة في المصالحة الوطنية والتعايش السلمي ، وهو يتماشى مع المبادئ الواردة في الميثاق بما فيها تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . كما يتطلع هذا الحل الى تهيئة مستقبل يتسم بعدم الانحياز الحقيقي وعلاقات طيبة لكمبوتشيا مع جيرانها .

وقد حظى هذا الاقتراح فعلا بتأييد كثير من البلدان ولاسيما في آسيا ، وفي مقدمتها البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وكذلك اليابان والصين . وقد رأت تلك البلدان في ذلك الاقتراح تطورا هاما ، لاسيما وانه صادر عن أحد الاطراف في النزاع ، كما انه اقتراح يتسم بالمعقولية لانه ينص على انسحاب القوات الفيتنامية على مراحل وإجراء محادثات مباشرة مع مجموعة هنغ سامرين .

غير ان فييت نام رفضت هذا الاقتراح ولنبحث الذرائع التي رفضت على أساسها الاقتراح ذي الثماني نقاط : أولا ، مازالت فييت نام تصر على القضاء على عصابة "بول بوت" ، وثانيا ، مازالت فييت نام متمسكة بأن نظام هنغ سامرين هو الممثل الشرعي الوحيد الحقيقي لشعب كمبوتشيا ، وثالثا ، مازالت فييت نام تدعي "ان ما يسمى المشكلة الكمبوتشية سوف تحل نفسها بنفسها عاجلا أو آجلا .

وتدعي فييت نام فيما يتعلق بالنقطة الأولى أن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية "تستخدم كقناع لعصابة بول بوت" . وهذا هو السبب في رفض فييت نام القاطع للتفاوض معها . ومن الغريب أن يصدر هذا الرأي عن فييت نام التي أفرطت في

الثناء على فضائل "عصبة بول بوت" بوصفهم رفاقا في النضال حتى بعد وصولهم الى السلطة في عام ١٩٧٥ بثلاث سنوات . ومهما كان رأيهم ، فقد سأل الامير سيهانوك بوضوح كيف تستطيع فييت نام التوصل الى حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا بينما ترفض باصرار التفاوض مع الجانب الوحيد الذي تقائله واعني به الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية.

لهذا السبب أيضا ترفض فييت نام الاعلان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، الذي ينص على انه - من حيث المبدأ - لجميع الكمبوتشيين الحق في المشاركة في الانتخابات وفقا لحقهم في تقرير المصير .

ثانيا ، مازالت فييت نام تدعي حتى الان بأن مشروعية نظام هونغ سامرين تأسست في الانتخاب العام المزعوم الذي أجرى في ١ أيار/مايو ١٩٨١ . ولن يستطيع العالم أن ينسى بسهولة كم كانت هذه الانتخابات مخزية . وهو يتذكر أيضا حقيقة ان فييت نام قد اعتمدت على الاتفاق الذي أبرم بعد ثمانية أسابيع من غزوها لكمبوتشيا ، كذريعة لإدعاء المشروعية للنظام ومن ثم مشروعية الوجود الفيتنامي ذاته في كمبوتشيا وما من عجب في أن تصرّ فييت نام على أن الحالة في كمبوتشيا لا يمكن أن تعكس بينما لم تتبع الاحداث أي منطق أو سياق قانوني منذ البداية .

أما فيما يتعلق بالذريعة الثالثة وهي إعلان فييت نام استعدادها لسحب قواتها من كمبوتشيا بحلول عام ١٩٩٠ ، فإن هذا لن يكون دون شروط إذ انه يخضع لشرط "ألا يسمى الآخرون الى الاستفادة من هذا الانسحاب لتقويض الأمن والسلم في كمبوتشيا" . وقد أفضى ذلك الى أن يعلق الامير نوردوم سيهانوك بسخرية قائلا "ان فييت نام لم تنسحب بعد ، وهي تعد العدة بالفعل للعودة الى كمبوديا" . والاهم من ذلك ، ان هذه الذرائع الفيتنامية الثلاث انما توضع بعبارات أكيدة تعنت فييت نام المستمر بشأن الحالة في كمبوتشيا .

وفي المناقشة العامة في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ، أكد رئيس الوفد الفيتنامي ، مساعد وزير خارجية فييت نام على ما يلي :

أولا ، ليس هناك تغيير جوهري في سياسة فييت نام بشأن الحالة في كمبوتشيا . ولا يزال ينظر الى المشكلة على انها أمر داخلي وتنبع من الاخطار التي تتهدد أمن نظام هونغ سامرين . ان هذا ، وهذا وحده فقط ، هو الذي يشكل ما يسمى بالمشكلة الكمبوتشية .

شانيا ، لا تزال فييت نام تصر على فرض الحل الذي يروق لها على هذه الحالة . وهي تدعي لنفسها الدور الطبيعي للكلام عن دولتي الهند الصينية الاخيريين أيضا وتنظر فييت نام الى مثل هذا الحل على انه الحل الوحيد دون سواه لكل المشاكل المتعلقة بجنوب شرقي آسيا . ومع ذلك ، فان الامر غير الواضح هو ما اذا كانت فييت نام - في فترة ما بعد كمبوتشيا التي أشار اليها وزير خارجية فييت نام - تتوقع ان ترى أية كمبوتشيا على الاطلاق . ان إضفاء الطابع الفيتنامي على كمبوتشيا يجري تنفيذه عن طريق برنامج مقيت للتغيير الديموغرافي ، وباقامة مستوطنات لمجموعات عرقية فييتنامية تغد الى كمبوتشيا .

واليوم ، ونحن في عام ١٩٨٦ ، لم يعد لدى المجتمع الدولي ادنى شك بشأن ماهية هذا البرنامج الخاص بإضفاء الطابع الفيتنامي وأشاره الخطيرة . وقد أعرب الامير نوردوم سيهانوك عن قلقه على هذا النحو :

" ارسلت سلطات هانوي ما يزيد عن ٧٠٠ ٠٠٠ فييتنامي للاستيطان في أكثر الاراضي خصوبة وفي المدن وعلى ضفاف الأنهار . والهدف هو زيادة هذا العدد الى مليونين في غضون السنوات الأربع أو الخمس المقبلة". (A/41/PV.42 ، ص ٤٦)

كل هذا يجري في الوقت الذي تتخذ فيه فييت نام التدابير الرامية الى محاولة منع اللاجئين الكمبوتشيين من ممارسة حقهم المشروع في العودة الى وطنهم آمنين . فما هي الصورة التي ستكون عليها كمبوتشيا عام ١٩٩٠ ؟ هناك دليل آخر ذكره وفد بلادي في عام ١٩٨٢ .

" ان معاهدة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٢ الخاصة بالحدود بين فييت نام والنظام القائم في فنوم بنه ، إنما توضح تبعية فنوم بنه لهانوي . فبموجب تلك المعاهدة المزعومة تم التخلي لفييت نام عن اراض على الحدود الفيتنامية الكمبوتشية التي أصبحت موضع نزاع لعدة قرون . وهناك معاهدة أخرى وقعت في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ ، سلمت لفييت نام بموجبها عدة جزر كانت كمبوتشيا تمتلكها أو تطالب بها من قبل" .

كما أضاف الأمير نوردوم سيهانوك أيضا ان سلطات هانوي - منذ بدء غزوها لكمبوتشيا - قد حركت علامات الحدود من ٣ الى ٥ كيلومترات داخل كمبوتشيا . كل هذا حدث بالرغم من اعلان فييت نام رسميا انها ستحترم سلامة أراضي كمبوتشيا في إطار حدودها المقررة في ١٩٦٧ .

فما الذي سيحدث لكمبوتشيا في عام ١٩٩٠ ؟

ثمة دليل آخر يتمثل في استفلال فييت نام المستمر لموارد كمبوتشيا الشحيحة ، ولاسيما قوات الاحتلال ، وفيما وقع من حوادث تحويل المعونة الغذائية الدولية ، والالتزامات الصادرة عن نظام فنوم بنه بتصدير الاغذية الى فييت نام حتى في الوقت الذي يسعى فيه ذلك النظام الى الحصول على المزيد من المعونة من المجتمع الدولي تصل الى ٤٠٠ ٠٠٠ طن متري . علما بان كمبوتشيا كانت في يوم ما مستودع الارز لآسيا .

فما هي الصورة التي ستكون عليها كمبوتشيا في عام ١٩٩٠ ؟

ان موقف تايلند الراسخ ازاء قضية كمبوتشيا يستند الى ما يلي : أولا ، قواعد القانون الدولي واحكام ميثاق الامم المتحدة . ثانيا ، المعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول . ثالثا ، قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . رابعا ، تقاليد الاستقلال والاعتماد على الدبلوماسية . خامسا ، التطلع صوب تعاون اقليمي دولي بناء .

وبالرغم من أن تايلند ليست طرفا في النزاع الجاري في كمبوتشيا ، لم تنج من اشاره القاسية . ولأن كمبوتشيا مجاورة لتايلند ، فانها تتأثر تأثيرا مباشرا بالنزاع هناك . ويتمثل أكثر تلك الاثار وضوحا في وجود ربع مليون كمبوتشي لاجئ ونازح في تايلند ، وفيما ابتلي به ١٠٠ ٠٠٠ قروي تايلندي يعيشون بالقرب من الحدود ، وفي الموت والتدمير اللذين يعصفان باستمرار بالمواطنين التايلنديين وبممتلكاتهم بسبب الغزوات الغيبتنامية المتكررة والقصف عبر الحدود . وان الاجتماعات التي عقدت بشأن الفوئ الانساني لكمبوتشيا ، وأنشطة عمليات الإغاثة الحدودية التي تقوم بها الامم المتحدة والوكالات الاخرى ، وكذلك هتى المذكرات التي وزعتها حكومة بلادي بوصفها من

الوثائق الرسمية للأمم المتحدة ، لهما جميعا خير دليل على هذا . وعلاوة على ذلك ، والى جانب مئات الآلاف من الألفام التي زرعتها القوات الفيتنامية في الأراضي الكمبودية ، فانها زرعت ٢٠ ٠٠٠ منها داخل تايلند . وحتى أيار/مايو ١٩٨٦ أفسرت تلك الألفام عن مصرع أكثر من ١٥٠ شخص .

ان الغزو الفيتنامي والاحتلال العسكري الفيتنامي المستمر لكمبوديا يشكلان - في المقام الأول - انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية ولاسيما مبادئ عدم استخدام القوة وعدم التدخل . ان الدول الاعضاء جميعا بانضمامها الى هذه المنظمة لم تلزم نفسها باحترام تلك المبادئ احتراماً صارماً فحسب ، بل وأيضا بالدفاع عنها وتأمين احترامها في كل مكان . وتايلند ، بوصفها بلداً تواقفاً بشفة الى السلم والانجاء ، يقلقها وسيظل يقلقها دائماً أي انتهاك لمبادئ الميثاق حيث ان ذلك يعرض السلم والامن الدوليين للخطر . بالرغم من رفض فييت نام لتلك المبادئ ، فمن الواضح ان غالبية الدول الاعضاء تتفق مع تايلند في هذه المسألة ، لقد دأبت تايلند ، مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الاسيان) وعدد متزايد من الوفود ، على المشاركة في تقديم القرارات الخاصة بالحالة في كمبوديا عاماً بعد عام ، وهي التي اعتمدها الجمعية العامة بقدر متزايد من التأييد .

ورغمما عن رفض فييت نام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، يتمين على المجتمع الدولي أن يشابر لصالح السلم والعدالة . وقد أكد الأمين العام من جديد في تقريره (A/41/707) إصراره على الإسهام في هذه الجهود في إطار مساعيه الحميدة ، ومع ذلك ، يجب أن يلاحظ أن فييت نام ترفض الاعتراف بمساعي الأمين العام في هذا الصدد ، ولا تزال مصرة على أن يتصرف بمفته الشخصية .

وبالرغم من رفض فييت نام للدور الرسمي الذي يظلع به الامين العام ، فان على الجمعية العامة ان تتابع جهودها لتضفي مباركتها الرسمية على دور الامين العام وذلك بإعطائه ولاية جديدة .

وبالرغم من رفض فييت نام مناقشة الجمعية العامة لهذا البند ، فان أمام الجمعية العام مشروع القرار A/41/L.2 الذي شارك في تقديمه ٦٠ بلدا . وتمثل الموافقة بالأغلبية الساحقة على مشروع القرار هذا إعادة تأكيد التزامنا المشترك بالتوصل الى تسوية سلمية وشاملة للصراع الكمبوتشي ، تمشيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وكذلك مع التطلعات المشروعة للشعب الكمبوتشي ذاته . لذلك ، يحث وفد بلدي كل الدول الاعضاء على التصويت تأييدا لمشروع القرار المطروح أمامنا لمالح إحلال السلم والامتقرار في المنطقة وخارجها .

قبل ان انهي ملاحظاتي ، أود ان أعرب عن تقدير وفد بلدي العميق للامين العام لما يبذله من جهود لا تكل من أجل التوصل الى تسوية سلمية ، وشاملة للصراع الكمبوتشي ولتحفيف حدة نتائجه المفجعة بوسائل انسانية . وهو في اضطلاع به مهمته يلقي مساعدة قديرة من ممثليه الخاصين السيد رفيع الدين أحمد والسيد تاتسورو كونوغي ، اللذين نود ان نقدم لهما أيضا كل تقدير .

ويود وفد بلدي أيضا ان يثني شناء عاطرا على السيد ليوبولد غراتز ، رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، والسيد ماسبا ساري ، ممثل السنغال ورئيس اللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، وكذلك على كل أعضاء تلك اللجنة المختصة للدور الهام الذي قاموا به لمالح قضية كمبوتشيا العادلة .

كما يود وفد بلدي ان يعرب عن خالص تقديره للحكومات المانحة ولشتر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وللجنة الدولية للمليب الاحمر وغير ذلك من المنظمات الانسانية التي تقدم المساعدات للاجئين الكمبوتشيين والاشخاص النازحين في تايلند وعلى طول مناطق الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . ونحن ممتنون أيضا امتنانا عميقا لكل الوفود للعبارات الرقيقة التي وجهوها لحكومة تايلند الملكية ولجهودها في هذا الصدد .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الاخير في مناقشة هذا البند من جدول الاعمال .

ستموت الجمعية الان على مشروع القرار A/41/L.2 . ويرد في الوثيقة A/41/735

تقرير اللجنة الخامسة بشأن الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر

البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا

فاصو ، بورما ، بوروندي ، الكامرون ، كندا ، جمهورية افريقيا

الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

كومتاريكا ، كوت ديفوار ، كمبوتشيا الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الإمتوائية ، فيجي ، فرنسا ، غابون ،

غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غانا ، اليونان ،

غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، هايتي ، هندوراس ، أيسلندا ،

إندونيسيا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ،

اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، ليسوتو ، ليبيريا ،

لكسمبرغ ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،

موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، نيبال ، هولندا ،

نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،

بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،

البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت
 لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، مان تومسي
 وبزيمبيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الإمارات العربية المتحدة ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ،
 زامبيا ، زامبيا .

المعارضون : أفغانستان ، البانيا ، أنغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكونغو ، كوبا ،
 تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إثيوبيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، الجماهيرية العربية الليبية ، منغوليا ،
 نيكاراغوا ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

المتنعون : بنن ، الرأس الأخضر ، فنلندا ، غيانا ، الهند ، إيران
 (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، لبنان ، مدغشقر ، المكسيك ،
 أوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زمبابوي .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.2 بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل ٢١ وامتناع ١٣ عن

التصويت (القرار ٦/٤١)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي

طلبت أن تعلق تصويتها بعد التصويت .

السيد سيماس ماغالهايس (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد صوتت البرازيل مؤيدة مشروع القرار A/41/L.2 بشأن الحالة في كمبوتشيا لأنه يتضمن العناصر التي نعتبرها ضرورية للتسوية السياسية الشاملة لمسألة كمبوتشيا . ومع ذلك نود أن نسجل تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرة الخامسة من الديباجة التي تشير الى كفاح الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ضد القوات الاجنبية . وفي اعتقادنا أن هذه المشكلة لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية ، وان مصالح كل الاطراف المعنية ، وبالطبع الشعب الكمبوتشي ، ستُخدم على نحو أفضل بواسطة الحل السلمي الذي يمكن التوصل اليه من خلال المفاوضات الحقيقية . ولن توافق البرازيل على أي صيغة تحكم مسبقا على نتيجة ممارسة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير المصير .

السيد مكдона (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن

أعرب لوفد موزامبيق عن خالص تعازي شعب وحكومة ايرلندا للوفاة المفجعة للرئيس سامورا ماشيل . ونحن نتعاطف مع موزامبيق ، حكومة وشعبا ، في حزنها ومع أسر جميع الضحايا في محنتها .

لقد صوتت ايرلندا مؤيدة مشروع القرار بشأن الحالة في كمبوتشيا . ونحن فعلنا ذلك ، على غرار ما فعلناه في السنوات السابقة ، لاننا نوافق على الفحوى العامة لمشروع القرار . إلا أنني أود أن أوضح أن تصويتنا تأييدا لمشروع قرار يتضمن عبارات كالواردة في الفقرة الخامسة من الديباجة ، لا يعني أي تغيير في موقف ايرلندا

* بعد ذلك أبلغ وفد بربادوس الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت

مؤيدا ، وابلغها وفدا الجزائر وفانواتو بأنهما كانا ينويان الامتناع عن التصويت .

فيما يتعلق بتمثيل كمبوتشيا . وتبين سجلات الجمعية العامة بوضوح انه عندما أثيرت هذه المسألة رسميا للمرة الأخيرة في سياق تقديم تقرير لجنة وشائق التفويض الى الدورة السابعة والثلاثين ، امتنعت إيرلندا عن التصويت كما فعلت في السنوات السابقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد

اختتمت نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠